

التعدد النشاطي بأرياف وسط ولاية الكاف وجنوبها:

أهو تحوّل أم مظهر لأزمة؟

Pluriactivity in the rural areas of the Kef governorate:

A development or a crisis ?

راضية غُمري

Radhia OMRI

Département de Géographie, Faculté des Sciences Humaines,
Université de Sfax

radhiaomri@hotmail.com

ملخص

تُعرف ولاية الكاف بهشاشة مختلف القطاعات الاقتصادية فيها، وتشهد هذه الظاهرة خاصة في المعتمديات الجنوبية الغربية. فالقطاع الفلاحي الذي يُعد ركيزة الاقتصاد بالولاية يُعاني من أزمة متعددة الأبعاد (ركود أنظمة الإنتاج، تفتت وتركز عقارين، محدودية نتائج القطاع المسقي...)، بالإضافة إلى أزمة النشاط المنجمي ومحدودية الأنشطة الصناعية والخدمية وهو ما حوّل ولاية الكاف -وخاصة المعتمديات الحدودية الغربية- إلى أهم خزان للنزحين باتجاه الأقاليم الشرقية للبلاد. وكنتيجة لذلك انتشرت بالجهة ظاهرة التعدد النشاطي خاصة غير القانوني كردّة فعل للسكان تجاه محدودية نتائج المشاريع التنموية. ولذا فإننا سنسعى ضمن هذا النص إلى التعرض للتباين المجالي لهذه الظاهرة ضمن ولاية الكاف وجنوبها وإلى تنوع الأشكال القطاعية للتعدد النشاطي العائلي الريفي بالإضافة إلى انعكاسات هذه الأشكال على منظومة المُستغلة-العائلية مستندين في ذلك إلى العمل الميداني الذي جمع بين الاستمارة والمقابلات المباشرة مع الفلاحين بالإضافة إلى ما توفره بعض الأعمال الأكاديمية التي اهتمت بهذا الشأن. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي. وخلصت هذه الدراسة إلى الانتشار الواسع لظاهرة التعدد النشاطي خاصة بالأرياف التي تغيب فيها الأراضي المسقية. وأظهرت أيضا تحول ظاهرة التعدد النشاطي من إستراتيجية تأقلم مع أزمة القطاع الفلاحي بالجهة إلى إستراتيجية ضمان بقاء المُستغلة العائلية. وهو ما يطرح على السلطات التونسية تحديات آنية مُلحة تفرض مراجعة السياسة الموجهة للقطاع الفلاحي وللأرياف خاصة الحدودية منها.

كلمات مفتاحية: التعدد النشاطي، الاستراتيجيات العائلية، المجالات الحدودية، المعتمديات الجنوبية الغربية لولاية الكاف.

Résumé

Le gouvernorat du Kef est connu par la fragilité de ses différents secteurs économiques, phénomène particulièrement aigu dans les

délégations du sud-ouest. Le secteur agricole, pilier de l'économie du gouvernorat, souffre d'une crise multidimensionnelle (stagnation des systèmes de production, fragmentation et concentration du foncier, résultats limités du secteur de l'irrigation, etc.), en plus de la crise minière et de la faiblesse des activités industrielles et de services. Ceci a notamment transformé les délégations frontalières occidentales, en un important foyer d'exode vers les régions orientales du pays. Par conséquent, le phénomène de pluriactivité, notamment celui illégal, s'est répandu dans toute la région, en réaction aux résultats limités des projets de développement. Nous nous intéresserons dans ce texte à la variation spatiale de ce phénomène au sein du gouvernorat du Kef, ainsi qu'à la diversité des formes de pluriactivité des familles rurales, et à l'impact de ces formes sur le système de production familial.

Mots-clés : Pluriactivité, stratégies familiales, zones frontalières, délégations sud-ouest du Kef.

Abstract

The governorate of Kef is known for the fragility of its various economic sectors, a phenomenon particularly acute in the south-western delegations. The agricultural sector, the mainstay of the governorate's economy, is suffering from a multidimensional crisis (stagnation of production systems, fragmentation and land concentration, limited results from the irrigation sector, etc.), in addition to the mining crisis and the weakness of industrial and service activities. In particular, this has transformed the western border delegations into a major source of exodus to the country's eastern regions. As a result, the phenomenon of pluriactivity, particularly illegal ones, has spread throughout the region, in reaction to the limited results of development projects. In this paper, we focus on the spatial variation of this phenomenon within the governorate of Kef, as well as on the diversity of forms of pluriactivity among rural families, and the impact of these forms on the family production system.

Keywords: Pluriactivity, family strategies, border areas, south-west Kef delegation

مقدمة

تُعد ظاهرة التعدد النشاطي العائلي قديمة وتشمل كامل أرياف البلاد التونسية إذ قدرت نسبة المستغلين ذوي الأنشطة المتعددة "49٪ خلال الستينيات" (الرياحي، 2012) من القرن الماضي، ويُفسر ذلك بمحدودية ما توفره الفلاحة من فائض زراعي يؤمن الحاجيات العائلية. يضاف إلى ذلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية للمستغلات العائلية والمتمثلة أساسا في إنفتاح المستغلة العائلية على السوق وما نتج عنه من "تدهور طرفي التبادل بين أسعار المواد الفلاحية عند البيع وارتفاع قيمة الحاجيات الفلاحية للمستغلة وغير الفلاحية للعائلة" (الرياحي، 2012). تزداد هذه الظاهرة حدة في المناطق التي تشهد فيها الفلاحة المطرية أزمة متعددة الأبعاد خاصة في ضل محدودية إنتشار المناطق المسقية وهو ما يتجسد بأرياف ولاية الكاف التونسية وخاصة الأرياف الوسطى والجنوبية منها. (الوثيقة رقم 1).

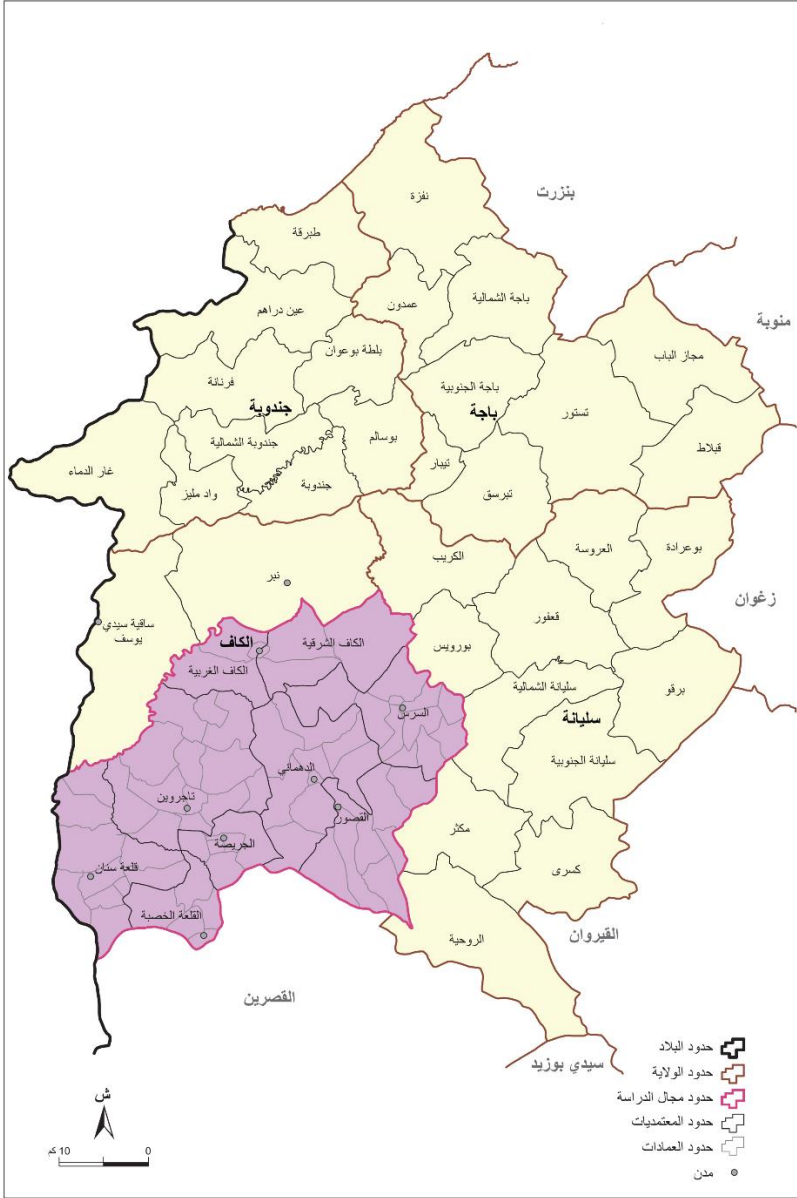
يتناول هذا المقال المعتمديات الوسطى لولاية الكاف وجنوبها، وهي منطقة تقع في الشمال الغربي للبلاد التونسية، على الحدود مع القطر الجزائري. تُعرف بالزراعات الكبرى المطرية وتربية الماشية خاصة الأغنام بالإضافة إلى انتشار الأراضي المسقية في المعتمديات الوسطى منها. تحظى الفلاحة بأولوية في حياة الفلاح وفي إقتصاد الجهة بصفة عامة، غير أنها تواجه عدة صعوبات تسببت في ضعف عائدها، مما دفع بالفلاح إلى البحث عن أنشطة إقتصادية أخرى تؤمن له دخل إضافي. ضمن هذا الإطار العام تنزل الإشكالية الرئيسية لهذا المقال.

1. الإطار المنهجي للدراسة

1.1. الإشكالية وفرضيات البحث

يعتمد إقتصاد ولاية الكاف على القطاع الفلاحي الذي يُعرف بالتنوع النسبي لأنظمة الإنتاج، (النظام الزراعي، نظام تربية الماشية ونظام الغراسات) غير أن هذا التنوع يخفي العديد من الإشكاليات مثل ضعف الإنتاج وتفتت الهياكل العقارية وتشتتها، إرتباط مختلف الأنشطة الفلاحية بالعوامل الطبيعية لاسيما في المعتمديات الجنوبية من المجال المدروس. إنعكست هذه الأزمة التي يعيشها القطاع الفلاحي على المستوى الاجتماعي حيث إرتفعت نسبة البطالة والفقر فولاية الكاف مثل بقية الأقاليم الداخلية " تشكو عجزا في كل مؤشرات التنمية". (داود، 2021). أفضى كل ذلك إلى تحول إقليم الشمال الغربي إلى خزان للزواج الريفي. كما فرضت هذه الصعوبات وغيرها تحديات على الفلاح للبحث عن دخل إضافي يُلبي له حاجياته العائلية ويضمن استمرار إشغال المُستغلة العائلية. إذا تُثير هذه الورقة البحثية إشكالية رئيسية تمثلت في قُدرة الأنشطة الإضافية على تمكين الفلاح من التأقلم مع الضغوطات التي تواجهها المُستغلة العائلية. - للإلمام بمختلف جوانب الإشكالية الرئيسية وفروعها فإننا انطلقنا من فرضيتين. تمثلت الأولى في: يُعتبر التعدد النشاطي بولاية الكاف إستراتيجية تأقلم مع ما تواجهها المُستغلة العائلية من صعوبات متعددة الأبعاد. أما الفرضية الثانية فهي: تحول ظاهر التعدد النشاطي إلى إستراتيجية للبقاء في المجال الريفي.

شكل 1: الموقع الجغرافي لمجال الدراسة ضمن الشمال الغربي لتونس



المصدر: عُمري، 2017

2.1. منهجية البحث والمفاهيم الرئيسة

إعتمدنا لإختبار مدى صحة هذه الفرضيات على المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي للإحصائيات والمعطيات المتحصل عليها من مصادر مختلفة خاصة من الإستمارة الميدانية

التي شملت 708 مستجوبا من ضمن 21260 أسرة ريفية (بمعدل سبر/30) تمّ اختيارها بطريقة صدقوية (عُمرى، 2017). وبالإضافة لذلك أجرينا مقابلات ميدانية مع مجموعة من الفلاحين في صانفة 2024 بهدف تحيين المعطيات المتحصل عليها من الإستمارة والوقوف على التحولات الممكنة. ثم سعيّا في مرحلة ثانية إلى التعرف على تأثير ظاهرة التعدد النشاطي في منظومة المستغلة الفلاحية - العائلية بصفة خاصة والمشهد الريفي بصفة عامة.

وعلى هذا الأساس ارتكز موضوع هذه الورقة البحثية على مفهوم مركزي وهو "التعدد النشاطي" والذي يُمكن تعريفه على أنه "ممارسة مجموعة من الأنشطة المهنية بشكل متواصل أو مؤقت" (Tallon 2016). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التعدد النشاطي لا ينحصر في القطاع الفلاحي وإنما يشمل مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى. كما أنه ليس حكرا على إقتصاديات العالم النامي فحسب، ففي فرنسا مثلاً أثبتت دراسة أجريت حول التعدد النشاطي غير الفلاحي بتاريخ 1996 وشملت 30 ألف أسرة، أن الثلثين ممن يمارسون منهم نشاطا إضافيا لا يملكون دخلا فلاحيا [...] و86٪ من ممارسي الأنشطة الإضافية يجمعون بين الوظيفة والنشاط الإضافي (Tallon 2016). كما أثبتت هذه الدراسة أن ظاهرة التعدد النشاطي ليست هامشية، بل هي في تزايد مستمرّ. من أجل ذلك فإنها "تعد مكونا من مكونات المجتمع المستقبلي" (Tallon 2016). إن ما يمكن التأكيد عليه أن هذه الظاهرة تُهمّ مختلف المجالات الجغرافية سواء أكانت في العالم النامي أو المتقدم، الوسط الحضري أو الريفي، لكن الدوافع الكامنة وراءها تختلف حسب المستوى الاقتصادي. كما تتباين ماهيتها حسب خصوصية المجال الجغرافي مثلما هو الشأن بالنسبة للمناطق الحدودية بالبلاد التونسية سواء مع القطر الليبي أو الجزائري. إرتبطت ظاهرة التعدد النشاطي بوسط ولاية الكاف وجنوبها بهشاشة القطاع الفلاحي. كما إستمّت بطابع غير قانوني في أغلبها إذ ارتكزت على تجارة التهريب بين الحدود الجزائرية التونسية وان لم تقتصر على هذا النشاط إلا أنه ظل الميزة الرئيسة لظاهرة التعدد النشاطي بهذه المجالات.

3.1. تحديد مجال الدراسة وخصائصه السكانية والإقتصادية

يتجسد مجال بحثنا في المعتمديات الوسطى والجنوبية الغربية لولاية الكاف (الكاف الغربية والشرقية والدهماني والسرّس والقصور والقلعة الخصبية والجريصة وتاجروين وقلعة سنان). تقع هذه الولاية في الشمال الغربي للبلاد التونسية. وهي ولاية حدودية حيث يبلغ طول الحدود التونسية- الجزائرية عبرها 110 كلم. تنتسب ولاية الكاف إلى الإقليم الأول الذي يضم الولايات الأربع التالية: الكاف وباجة وجندوبة وبنزرت (الوثيقة رقم 2).

بلغ عدد سكانها 237686 ساكنا سنة 2024 (المعهد الوطني للإحصاء، 2024) بعد أن كان 243161 ساكنا سنة 2014 أي أنه سجل تراجعاً قُدّر بـ 5475 ساكن. ولا تُمثل عدد سكانها إلا 15٪ من النسبة الإجمالية لسكان الإقليم الأول. تُعتبر ولاية الكاف من بين أكثر الولايات الداخلية عجزا في شد سكانها وهي بذلك الولاية الثانية التي سجلت تراجعا في عدد سكانها خلال إحصاء 2024 بعد ولاية سليانة التي تراجع عدد سكانها بـ 6852 ساكن. يحظى القطاع الفلاحي بأولية في الإقتصاد الجهوي، رغم هذه الأولوية للفلاحة في الإقتصاد الجهوي إلا أن دراسة التركيبة الداخلية لإقتصاد الولاية يُبرز أن قطاع الفلاحة يحتل المرتبة الثانية من حيث نسب النشاطين

اذ قدرت بـ 40.7٪ من النشطين بعد قطاع الخدمات الذي قدرت نسبة النشطين به بـ 40.8٪ (موزعة بين تجارة بـ 9٪ وخدمات عمومية بـ 35.4٪) في المقابل لا تؤمن الصناعة الا 4.3٪ (ولاية الكاف حسب أرقام 2020). أما على مستوى الاجتماعي فإن المؤشرات تشير إلى هامشية هذه الولاية حيث بلغت نسبة الفقر 34.2٪ سنة 2015 وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية وطنيا من حيث نسبة الفقر بعد ولاية القيروان التي بلغ المؤشر بها 34.9٪ (Bechir 2019)) كل هذه الدوافع وغيرها دفعت بالسكان للبحث عن استراتيجيات لتجاوز هذه الأزمة التي أصبحت هيكلية خاصة في ضل ما عرفته البلاد التونسية من تحولات سياسية كان لها انعكاسات سلبية على الإقتصاد والمجتمع. يُعد التعدد النشاطي، في هذا السياق، من أبرز الإستراتيجيات.

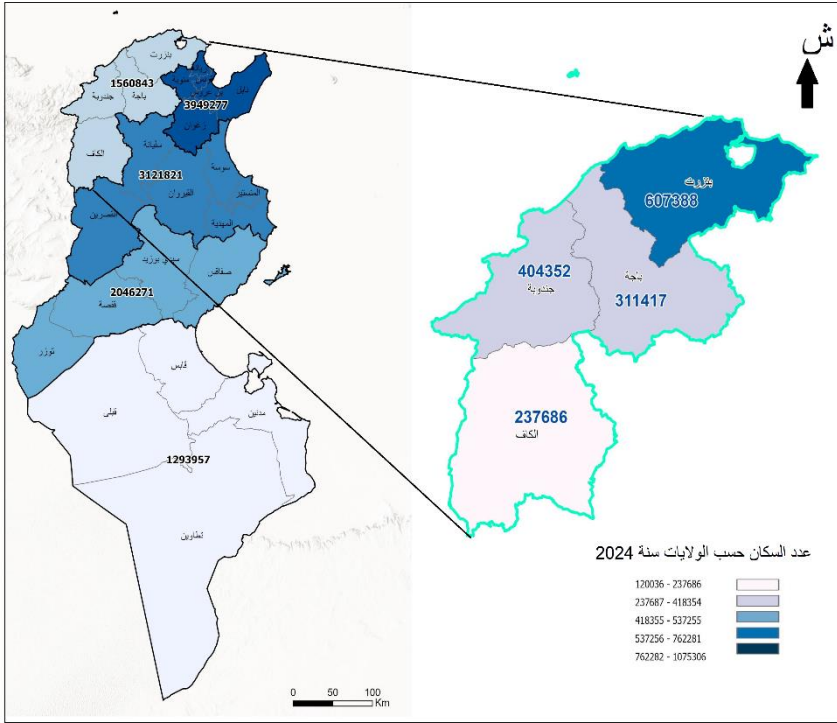
2. التعدد النشاطي بوسط ولاية الكاف وجنوبها: التباين المجالي وتنوع الأنشطة المُستقطَبة للفلاحين

نتيجة لضعف سوق الشغل الذي يُعرف بهشاشة القطاعات الاقتصادية غير الفلاحية به (إذا استثنينا التجارة والخدمات العمومية والتي لا تؤمن غالبا للمشتغلين دخلا يمكنهم من تكوين رساميل هامة خاصة وأنها تقسم بين تلبية حاجيات العائلة في مرحلة أولى - والتي عجزت المستغلة عن تأمينها- ثم وفي مرحلة ثانية ضمان تواصل اشتغال المستغلة العائلية من خلال إحداث توازن داخل منظومة - العائلة - المستغلة). فإننا سنعتمد في دراستنا لظاهرة تعدد النشاط العائلي على مقياس نوعي يتمثل في ممارسة ربّ العائلة ومختلف أفرادها على نشاط أو أكثر خارج المستغلة سواء كان أساسيا أو ثانويا، عرضيا أو دائما حسب تمفصله مع إقتصاد المستغلة الفلاحية (الرياحي، 2012) أولا. ثم سنستند على مقياس الدوافع التي أدت إلى تعدد الأنشطة العائلية ثانيا.

1.2. التباين المجالي لتعدد الأنشطة العائلية الريفية بوسط ولاية الكاف وجنوبها

تُعرف ظاهرة التعدد النشاطي العائلي داخل أرياف بوسط ولاية الكاف وجنوبها بأهمية بالغة اذ بلغت النسبة حوالي 66٪ (عُمري، 2017) مقابل 64.5٪ بأرياف مجاز الباب وقبلاط سنة 1997 (الرياحي، 2012). وتشهد هذه الظاهرة تغيارا مجاليا بين الأرياف قيد الدراسة. حيث تعرف ظاهرة التعدد النشاطي بحضور أوسع في الأرياف الغربية أي الحدودية مع القطر الجزائري، اذ شملت قرابة 92٪ من نسبة المستجوبين بهذه الأرياف. بينما قُدرت النسبة بالأرياف الشرقية بـ 12.3٪ من النسبة الكلية لهذه الأرياف (جدول رقم 1).

شكل 2: الموقع الجغرافي لولاية الكاف ضمن التراب الإقليمي والوطني



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، 2024

وترتبط أهمية التعدد النشاطي العائلي داخل الأرياف الغربية لوسط ولاية الكاف وجنوبها بعدة محددات مترابطة فيما بينها، تتمثل في هيمنة زراعة الحبوب المطرية على نظام الإنتاج، وهو ما يعني تركيز العمل الفلاحي في مدة زمنية لا تتجاوز الثلاثة أشهر تقريبا، مما يجعل الفلاح في بظالة جزئية بقية الموسم الفلاحي خاصة وأن قطيع تربية الماشية غالبا ما يهتم به الأبناء والزوجة التي تضطلع بدور رئيسي في العمل الفلاحي. الأمر الذي يُحفز الفلاح على البحث عن نشاط إضافي يُمكنه من تأمين دخل آخر يساعده على مجابهة إرتفاع مصاريف منظومة المستغلة العائلية في ظل ضعف العائدات الفلاحية الناتج عن إرتباط الإنتاج بالمعطيات الطبيعية، لا سيما منها تتالي سنوات الجفاف والتذبذب الزمني للساقطات، مما يجعل من العوامل الطبيعية من معيقات التكثيف للنظام الزراعي. يضاف إلى ذلك عوامل أخرى مثل الهياكل العقارية التي تُعرف بتفتتها وتشتتها وضعف الرأسمال التقني والمالي للفلاح. إذا فالبحث عن نشاط إضافي خارج المستغلة تفرضه عدة عوامل مرتبطة بالضغوطات الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الأرياف، الأمر الذي يؤكد أن هذه الظاهرة هي تجسيد للأزمة الاقتصادية التي يعيشها السكان.

ومن هنا يبرز التعدد النشاطي كإستراتيجية للتأقلم مع الضغوطات التي تفرضها أزمة القطاع الفلاحي وعجزه عن توفير مداخل للعوائل الريفية تمكنها من تلبية حاجياتها التي ما إنفكت

تزايد بتزايد درجات اندماج الأرياف في السوق الإقتصادية. موازاة لهذه المحددات أصبحت الهجرة نحو المدن سواء القريية (مدن ولاية الكاف) و/أو البعيدة غير ممكنة تقريبا في ظل التشبع التي تعرفه ومحدودية فرص الحصول على عمل بها.

جدول 1: التوزع المتباين لأهمية تعدد الأنشطة العائلية بأرياف وسط ولاية الكاف وجنوبها

سنة 2013

الأرياف حسب التقسيم الإداري للمعتمديات	المستجوبون غير متعددي الأنشطة	المستجوبون متعددوا الأنشطة	مجموع المستجوبين	نسبة المستجوبين (%) متعددوا الأنشطة
ريف الكاف	88	99	187	53
ريف الدهماني	60	53	113	47
ريف السريس	47	43	90	48
ريف القصور	26	47	73	64.38
مجموع الأرياف الشرقية	221	242	463	52.26
ريف تاجروين	5	72	77	93.5
ريف قلعة سنان	4	84	88	95.45
ريف الجريصة	5	42	47	89.36
ريف القلعة الخصبة	6	27	33	82
مجموع الأرياف الغربية	20	225	245	92

المصدر: عُمرى، 2017

تُفسر النسبة المحدودة من المستجوبين الذين صرحوا بممارستهم لنشاط إضافي خارج المستغلة بالأرياف الشرقية لوسط ولاية الكاف وجنوبها بانتشار المناطق المسقية بهذه الأرياف. وهو ما يستوجب التواجد المتواصل في المستغلة على عكس الأرياف الجنوبية الغربية الحدودية التي يطغى عليها الأنشطة الفلاحية المطرية. كما أن للمستغلة الفلاحية المسقية قدرة على إحداث فائض إنتاجي غالبا ما يتم استثمار عائده في أنشطة فلاحية مثل تدعيم قطع الأبقار الذي أصبح يشكل في هذه المناطق استراتيجية لتنويع مداخيل العائلات الريفية من خلال عائداً بيع الحليب، إلا أن هذا الأخير أصبح منذ 2013 يواجه صعوبات بسبب توقف الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية "سهل الزوارين الدهماني" والتي تضطلع بمهمة جمع الحليب وترويج المستلزمات الفلاحية عن النشاط بداية من شهر أبريل 2013 وهذا بسبب فقدان الثقة بين المنخرطين من جهة ومجلس الإدارة من جهة أخرى (ديوان تنمية الشمال الغربي، ولاية الكاف في أرقام، 2020). ونتيجة لذلك فقد تحول اهتمام الفلاحين بسهل عبدة - الزوارين (التابع لمعتمدية الدهماني) لغراسة الأشجار المثمرة والتخلي التدريجي عن تربية الأبقار الحلوب كاستراتيجية تعديل لذلك فقد تراجع قطع الأبقار بـ 814 رأسا خلال الأربع سنوات الممتدة من 2016 إلى 2020 حيث مّر من 1640 رأس إلى 799 رأس وهذا حسب احصائيات ديوان تنمية

الشمال الغربي لولاية الكاف في لسنة 2016، 2020. وأدى كل ذلك إلى تنوع الأنشطة الإضافية التي مارسها الفلاح مثل التجارة ونشاط البناء والوظيفة العمومية.

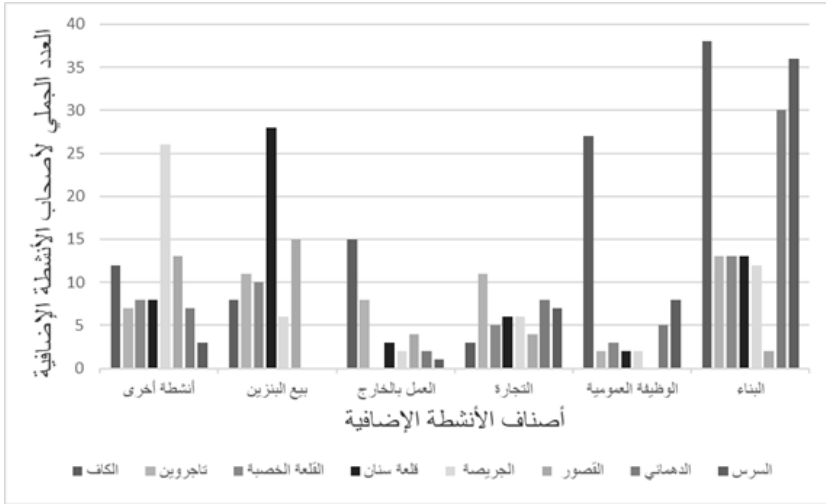
2.2. تنوع الأنشطة الإضافية للعائلة الريفية

تعددت الأنشطة التي إستقطبت اليد العاملة الريفية. ويمكن التأكيد على ثلاثة أنشطة مثلت الوجهة الرئيسية لها والمتمثلة في نشاط البناء وتجارة "التهريب" وخاصة تجارة البنزين الجزائري. وبصفة أقل الوظيفة العمومية (أنظر شكل 3)، وفي المقابل تبقى مساهمة بقية الأنشطة الأخرى ثانوية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أننا نسجل تغييرا مجاليا لمدى استقطاب هذه الأنشطة لليد العاملة.

يُعتبر نشاط البناء أهم مستقطب لليد العاملة بالنسبة لمعتمدي الكاف الغربية والشرقية بنسبة 34.3٪ من النسبة الإجمالية، تليه في ذلك الوظيفة العمومية بنسبة 25.7٪ (عُمرى، 2017). ومن الأهمية أن نشير في هذا الصدد أن أصحاب الوظائف العمومية انما هم أبناء الفلاحين ويقطنون بالمدن. ويتحصل هؤلاء على قروض بضمان رواتبهم لا بضمان المستغلات كي يستثمرونها في أنشطة القطاع الفلاحي، مثل تربية الخرفان وتجارة الأعلاف بالنسبة للمناطق المطرية. أما في المناطق المسقية، فيكون الإستثمار في أنشطة متعددة: الخضر الصيفية، الأشجار المثمرة، بينما تنسحب هذه الملاحظة تقريبا على كل من الدهماني والسرسي، لكن التجارة تحتل المرتبة الثانية بالنسبة لهاتين المعتمديتين بدل الوظيفة العمومية. وفي المقابل، تبرز تجارة التهريب النشاط الأهم بالنسبة للمعتمديات الحدودية مع الجزائر مع تفاوت طفيف في النسب. وفي هذا السياق تبقى معتمدية قلعة سنان الأولى من حيث الإنتشار المجالي لتجارة التهريب إذ قدرت نسبة الذين يمارسون هذا النشاط بـ 45٪ من النسبة الإجمالية للذين يعددون نشاطهم بهذه المعتمدية (عُمرى، 2017). ولقد شهد هذا النشاط انتشارا واسعا بكامل مجال الدراسة باستثناء معتمديتي الدهماني والسرسي لعل ذلك يجد مبرره في بعدهما عن المجال الحدودي ثم إلى أهمية المناطق السقوية بهما مقارنة بالمعتمديات الحدودية.

تُمثل تجارة التهريب انعكاسا للأزمة الاقتصادية التي تعيشها المجالات الحدودية بالبلاد التونسية بشكل عام ومجال الدراسة بشكل خاص. و"يُعد مرور السلع والأشخاص بشكل غير مشروع من المناطق الحدودية نشاطا قديما قدم الحدود نفسها" (الهرماسي، 2001). وقد شهد تحولات عبر الزمن تحت تأثير العوامل السياسية والاقتصادية التي يمر بها كلا القطرين التونسي والجزائري. ففي الفترة الإستعمارية كانت هذه المجالات منفذا للثوار الجزائريين باتجاه البلاد التونسية للتموين. لذلك فقد مثلت هذه المناطق "مجالات عبور أهلية بين البلدين كان الهدف من وراءها الحد من التفوق العسكري وتأثير العدو" (الهرماسي، 2001) وفك العزلة عن الثورة الجزائرية التي حاولت السلطات الإستعمارية فرضها.

شكل 3: التوزيع المجالي وتنوع الأنشطة الإضافية بأرياف وسط ولاية الكاف وجنوبها



المصدر: عُمرى، 2017، 2024

إثر الإستقلال ورغم تثبيت الحدود بين البلدين بشكل نهائي إلا أن هذه التحركات لم تندثر، بل اتخذت أشكالاً جديدة، وتعتبر تجارة التهريب إحدى أوجهها. وقد تدعّمت بالأرياف الجنوبية المحاذية للقطر الجزائري من مجال الدراسة وتجلّى ذلك في ثلاثة مستويات. أولها من حيث عدد المنتمين إليها وثانيها من حيث السلع والمواد المهربة وثالثها من حيث إتساع مجال توزيع السلع. وأفضت إلى تكون شبكة من الفاعلين لها خصوصياتها وقوانينها. تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عرفها القطر الجزائري منذ نهاية الثمانينيات قد تضافرت مع الأوضاع الاقتصادية للجهة لتأثر في نمو هذه الشبكة التي تحتل فيها تجارة البنزين الواجهة الرئيسية. ستركز اهتمامنا على تجارة البنزين وذلك للأهمية العددية لممارستها من جهة وإلى انعكاساتها المجلالية والإجتماعية من جهة أخرى.

1.2.2. تجارة البنزين: نشأتها، تطورها وانعكاساتها

تعود نشأة تجارة تهريب البنزين بمجال الدراسة إلى فترة السبعينيات وخاصة الثمانينيات والتي تميزت بارتفاع عدد الشاحنات الجزائرية القادمة إلى معمل الاسمنت بأم الكليل- التابع اداريا لمعتمدية تاجروين- لنقل الاسمنت إلى القطر الجزائري. لعبت هذه الشاحنات دورا رئيسيا في بروز هذه التجارة باعتبارها المزود الأول للتجار بمادة البنزين. وشجع على ذلك أهمية فارق الأسعار بين البنزين المحلي والمهرب إذ قدر في تلك الفترة بالضعف (محمدي، 1996) وجد هذا النشاط رواجاً لأن البنزين المهرب يتلاءم مع سيارات الأجرة [...] والآلات الفلاحية التي تستعمل كميات كبيرة من البنزين (محمدي، 1996، بتصرف) خاصة في مواسم ذروة العمل الفلاحي والتي تتسم بأهمية التنقلات بالنسبة للفلاحين. لكن مع تراجع أعداد الشاحنات الجزائرية الناقلة للإسمنت خلال الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر فقد أصبحت مهمة

تأمين مرور البنزين من القطر الجزائري إلى التراب التونسي تقوم بها العائلات القاطنة بالشريط الحدودي خاصة بأرياف "الغالتة" التابعة اداريا إلى معتمدية قلعة سنان. شكلت هذه العائلات الحلقة الرئيسية ضمن نشاط البنزين المهرب بصفة خاصة وضمن شبكة التهريب بشكل عام.

استقطبت هذه التجارة في البداية العاطلين عن العمل من الأرياف التي تمثل خطا حدوديا. لكن مع تأكد أهمية الأرياح التي يحققها هذا النشاط بدأت تبرز أطراف جديدة من أصول حضرية (قلعة سنان، تاجروين، القلعة الخصبة، الجريضة، الكاف) ذات رساميل هامة تستثمر في هذا النشاط من خلال إنشاء محلات لبيع البنزين بالمدن لا سيما منها مدينة تاجروين وقلعة سنان أو شراء مجموعة من الدراجات النارية والدخول في شراكة مع عدة أطراف: فيشارك الأول بتوفير وسيلة العمل والثاني بالعمل عليها مع إقتسام الربح. كان هذا التحول إيذانا بدخول أطراف جديدة ذات إمكانيات مالية هامة صلب هذا النشاط وهو ما أثر بشكل واضح في هذه الشبكة من حيث كثافتها ومنحرجيتها وعائداتها. وقد ساعد تراجع مراقبة السلطات المحلية على إنتشار هذه التجارة بعدما كانت تسعى في البداية إلى القضاء عليها من خلال تشديد الخناق على ممارسيها على مستوى الطرقات الرئيسية. لذلك فقد مثلت الطرقات الفرعية ملاذا لممارسي هذا النشاط خاصة وأنهم يعتمدون الدراجات النارية كوسيلة لتهريب البنزين. لكن بعد ثورة 14 جانفي 2011 أصبحت هذه التجارة علنية وأدخلت وسائل عمل جديدة تمثلت في الشاحنات من نوع "ISUZU" وتسلك هذه السيارات الطرق الرئيسية وفي مختلف الأوقات ولم تعد تقتصر على الليل. عموما يمكن تصنيف الفاعلين في تجارة تهريب البنزين إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: يتمثل في الأسر القاطنة على الحدود التونسية الجزائرية، إذ تمثل هذه العائلات النواة الرئيسية التي تضطلع بتخزين البضاعة بمجرد وصولها إلى التراب التونسي. أما عن كيفية عبور البضاعة فإن الاتفاق يكون غالبا بين الطرفين حيث يضطلع الطرف الجزائري بإيصال السلع إلى الحدود التونسية بإعتماد الحيوانات ومن ثم تبدأ مهمة الطرف التونسي وعادة ما يكون متكونا من أبناء هذه العائلات. لذلك فإن دور هذا الصنف يبقى الأهم والأخطر على الإطلاق خاصة عندما تكون الظروف الأمنية والسياسية غير مستقرة للبلدين أو لأحدهما. الصنف الثاني: يضم هذا الصنف أصحاب الدراجات النارية الذين يقومون بنقل البضاعة من الصنف الأول باتجاه الصنف الثالث. ويكون هذا الصنف أقل عرضة إلى المخاطر من الصنف الأول لكنه يتحمل خسارة في حالة مصادرة السلطات الأمنية للبضاعة.

الصنف الثالث: وهم الموزعون النهائيون للبضاعة وهم الأكثر أمانا وإستفادة من عائدات هذا النشاط مقارنة بالأطراف السابقة.

كان لإكتساب هذا النشاط صفة العلنية انعكاسات متعددة الجوانب منها المجالية (أنظر شكل 4) إذ أصبح مشهد بيع البنزين على طول الطرق الرئيسية إنطلاقا من قلعة سنان إلى مدينة الكاف مرورا بتاجروين. بالإضافة إلى الطريق الرئيسية الرابطة بين تاجروين - القلعة الخصبة والطريق الرئيسية تاجروين - الجريضة مشهدا يوميا. كما إتسعت مجالات التوزيع لتصل إلى المدن الساحلية والجنوب الشرقي التونسي بسبب أزمة الوقود التي شهدتها خلال الثورة الليبية مما جعله منطقة توزيع هامة.

شكل 4: الانعكاسات المجالية لتجارة تهريب البنزين ببعض مدن ولاية الكاف



المصدر: عُمرى، 2017

وقد قدر أحد ممارسي هذا النشاط أن أرباح حمولة شاحنة من نوع "ISUZU" قدرت بحوالي 700 دينار وتصل إلى 850 ديناراً تونسياً (عُمرى، 2017) غير أن إكتساب تجارة البنزين المهرب صفة العلنية كان له انعكاسات سلبية على أصحاب الدراجات النارية ذلك أن دخول أصحاب الشاحنات هذا المجال قد قلص من فرصتهم لمزاولة هذا النشاط باعتبار أهمية الكمية التي تحملها الشاحنات والسرعة التي تؤمنها (أنظر شكل 5).

ومن ثمة نستنتج أن نشاط تهريب البنزين بدأ ينزلق باتجاه أصحاب الرساميل الكبرى. وهوما يجعلنا نتساءل عن مستقبل الفئة الأولى-أصحاب الدراجات- في ظل هذه الهيمنة؟ وهل سيجدون في بقية أنشطة تجارة التهريب مكاناً أم أنهم سيقصون منه؟ وفي هذه الحالة نتساءل أيضاً عن مصير هؤلاء خاصة أن تجارة البنزين تمثل بالنسبة للأغلبية منهم مورد رزق في ظل أزمة القطاع الفلاحي؟ إن ما تحظى به تجارة تهريب البنزين من أهمية سواء من حيث قدرتها على استقطاب الريفيين أو من حيث ما تدُّر به من عائدات لا يُلغى بقية أنشطة التهريب. فما هي خصائص بقية فروع تجارة التهريب بهذه المجالات؟

شكل 5: أهمية الشاحنات من نوع "اسيزي ISUZU" في تجارة البززين المهرب



المصدر: راضية عُمري، 2017

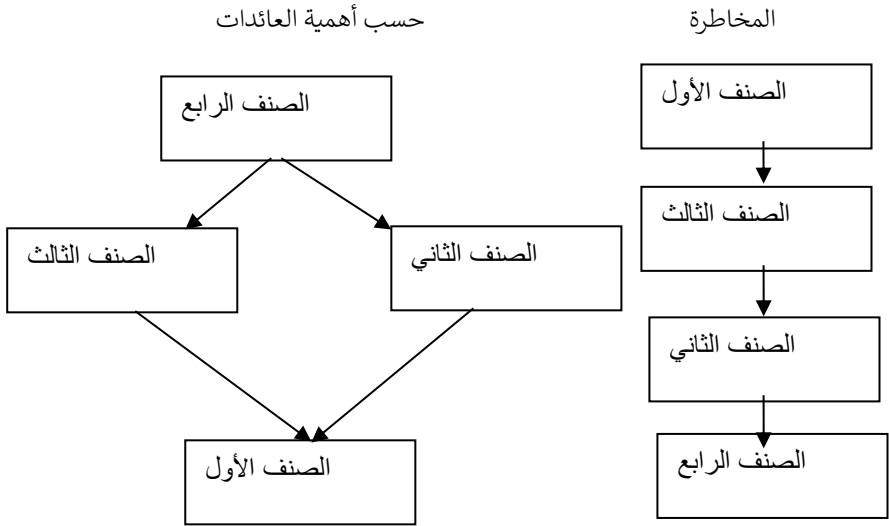
2.2.2. بقية أنشطة تجارة التهريب

في البداية اقتصرت التجارة المهربة على بيع البززين. ولكن مع أهمية الأرباح التي تحققها فقد اتسعت الأنشطة التجارية وتنوعت البضائع المتبادلة بين أهل المنطقة وسائقي الشاحنات الجزائريين [...] لتشتمل على مواد غذائية [...] أدوات منزلية وأقمشة [...] وبضائع ثمينة مثل قطع الغيار ومواد التجميل والعطورات وخاصة العجلات المطاطية للجرارات والشاحنات المتوسطة الحجم والكبيرة (محمدي، 1996). لكن ولئن إستقطبت هذه الأنشطة في بداية بروزها أصحاب الدخل المحدود من المنطقة الحدودية، باعتبارها لا تتطلب رأس مال هام، فإن تجارة الجلود والأغنام الجزائرية استقطبت و بالموازاة الفلاحين الكبار وأصحاب رؤوس أموال من مجال الدراسة ومن خارجه خاصة من المناطق الساحلية والتي تمثل مجال توزيع بضاعة الجلود التي نشطت في تسعينيات القرن الماضي. هذا التطور الذي شهدته تجارة التهريب من حيث نوعية السلع المهربة ومن حيث الأطراف المنتمة اليها أفرز شبكة محكمة التنظيم تعتمد قواعد صارمة في مجال سير ومراقبة مجموع أدفاق البضائع ورؤوس الاموال المستثمرة في هذا النشاط التجاري (الهرماسي، 2001). ومن ثمة فإن الأطراف المنتمة اليها تخضع إلى تراتب معين كل حسب مساهمته في عملية التهريب. وهو ما مكننا من تصنيفها إلى أربعة أصناف كالتالي، اذ لا يمكن للشبكة أن تكتمل في غياب أحد هذه العناصر المذكورة (شكل 6).

الصنف الأول: يتمثل في الأعوان الذين يقومون بمغامرة نقل البضاعة عبر الحدود ومن عناصر استكشاف الطريق أمام ناقلي الشُّحنات المهربة. إذ عادة ما يتم التخزين في المناطق البعيدة نسبيا (كتاجروين والجريصة والقلعة الخصبة) عن الحدود لأن المناطق المحاذية للحدود معرضة أكثر لحملات التفتيش التي تقوم بها السلطات الأمنية. من خصائص هذه العناصر أنها لا تمتلك رأس مال يمكنها من المساهمة نقدا في العملية. ويتكون غالبيتها من سكان الأرياف الحدودية والذين يعتمدون هذا النشاط كمورد رزق. تعتبر هذه الفئة أضعف حلقة من حيث عائدات عمليات التهريب التي يشاركون فيها. لذلك فإنهم يعتمدون على المغامرة بحياتهم مستندين في ذلك إلى معرفتهم الميدانية للمجال. وغالبا ما يتم اختيار هؤلاء من طرف الصنف الثاني.

الصنف الثاني: هم الأطراف الذين يشرفون على صفقة التهريب مع الطرف الجزائري. وهم أيضا الذين يؤمنون مناطق التخزين. يكون عبورهم إلى القطر الجزائري وعودتهم إلى التراب التونسي بطريقة قانونية بحيث يتم الاتفاق على السعر والبضاعة (نوعها، حجمها، مواعيد تسليمها...). يتحمل هؤلاء خسارة ضياع البضاعة في حالة مصادرتها من قبل القوات الأمنية لأحد البلدين.

شكل 6: تسلسل الفاعلين في شبكة التهريب حسب المخاطرة وحسب أهمية العائدات



الصنف الثالث: يتكون هذا الصنف من مجموعتين: المجموعة الأولى وهم الذين يقومون بعملية نقل البضاعة من مناطق تخزينها إلى الموزعين. ومن خصائص هؤلاء أنهم يمتلكون وسائل نقل البضاعة -شاحنات من نوع "404 باشي أو Pickup ISUZU". يتحمل هؤلاء أخطار نقل البضاعة مع تأمين الطريق. وفي حالة مصادرتها يتحملون الخسارة. غالبا ما تقوم هذه المجموعة بربط علاقات مع قوات الأمن حيث يتم غرض الطرف من قبل هؤلاء على نشاطاتهم وتسمى هذه العملية حسب أحد ممارسي هذا النشاط بـ"شراء الطريق". وباعتبار أن هذه المرحلة مكلفة وتحد من عائدات أصحابها فإنهم يسعون إلى تكوين رأس مال هام يخول

لهم الدخول في شراكة مع الصنف الثاني بهدف إقتسام الأرباح والخسارة معا أو العمل على تكوين علاقات مع الطرف الجزائري مما يُمكنهم من التخلي عن خدمات الصنف الثاني. وعليه تصبح العلاقة بين الصنف الثالث والثاني علاقة منافسة. لكن حسب تصريح أحد ممارسي هذه التجارة فإن الإنتقال من صنف إلى صنف يتم ضمن القواعد المعمول بها. وهي قواعد تخضع لمبدأ المصلحة والنفع. وبذلك يتشكل ضمن الصنف الثاني مجموعة ثانية.

الصنف الرابع: يتمثل هذا الصنف في الموزعين النهائيين وهي الفئة البعيدة كل البعد عن المخاطر. وإمكانية الخسارة في مشاركتهم في تجارة التهريب غير واردة باعتبار أن مهمتهم تقتصر على التوزيع النهائي. يعتبر هذا الصنف أقوى حلقة ضمن حلقات تجارة التهريب من حيث العائدات المالية التي يحققها. ويتركز في المدن الساحلية على غرار سوسة والمنستير وصفاقس. وما يلفت الانتباه أن هذا الصنف أصبح يتركز في المدن الحدودية مثل قلعة سنان وتاجروين وبأقل حدة في الجريصة والقلعة الخصبة أين ظهرت محلات لبيع السلع الجزائرية لا سيما منها المواد الغذائية والعطورات والتي تلقى رواجاً كبيراً خاصة وأنها تتميز بقدرة تنافسية كبرى مقارنة بالسلع التونسية.

يتضح من خلال ما سبق أن الساكن الريفي لا يمثل الا عونا ضمن مختلف فروع تجارة التهريب بدءاً بتجارة البنزين وصولاً إلى تجارة الجلود والاعنام والأقمشة... لكن هذا لا ينفي أهمية العائدات التي يحققها هؤلاء خاصة إذا استثمرت في نفس النشاط بشراء وسائل نقل تمكنهم من الارتقاء ضمن شبكة التهريب من العون إلى طرف فاعل فيها أو استثمارها في القطاع الفلاحي بشراء الأغنام والأراضي. بالإضافة إلى ذلك فإن الانتعاش الذي ميز تجارة التهريب بالمعتمديات الجنوبية لمجال لولاية الكاف مكن السكان من الاستفادة من الأسعار المنخفضة للمنتوجات المعروضة بالأسواق المحلية، ذلك أن نسبة هامة منها يتم توزيعها داخل الأسواق الأسبوعية المحلية. أصبح الساكن الريفي يجد منافسة لا من قبل الفلاحين الكبار الذين تمكنوا بفضل الإمكانات المادية الهامة من السيطرة على مسالك شبكة تجارة التهريب فحسب، بل كذلك من طرف الساكن الحضري. ولئن كان ذلك مرتبطاً في إحدى جوانبه بأهمية المدن في توزيع السلع المهربة، بالإضافة إلى أهمية الرأس المال المستثمر في هذه التجارة من قبل الحضر والذي عادة ما لا يتوفر لدى الساكن الريفي فإن إنخراط أطراف حضرية ضمن الصنف الأول سواء بالنسبة لتجارة البنزين أو بقية أنشطة التجارة المهربة يعكس كذلك ضعف البنية الاقتصادية لهذه المدن إذ هي غير قادرة على توفير مواطن شغل لمتساكنيها.

لقد مثلت تجارة التهريب لا سيما في صنف تجارة البنزين والمواد الغذائية أبرز استراتيجيات اعتمادها الفلاحون لتجاوز محدودية إمكانياتهم المادية بسبب الأزمة التي يمر بها القطاع الفلاحي ورغم الصعوبات التي يتعرضون إليها سواء من حيث المخاطر التي تُعرف بها هذه التجارة أو/ومن حيث المنافسة التي أصبحوا يتعرضون لها من قبل أطراف مختلفة سعت بفضل أهمية رأس المال الذي تمتلكه إلى السيطرة على مختلف عناصر شبكة التهريب ومن ثمة تحويل قدر هام من الأرباح لصالحها، خاصة أنها شهدت تحولات جذرية سواء من حيث نمو السلع المتدفقة من القطر الجزائري والذي أدى إلى نشأة سوق موازية بمدينة قلعة سنان تُعرف بالسوق الجزائرية

والتي تعقد يومي الثلاثاء والأربعاء بالتوازي مع السوق الأسبوعية. بالإضافة إلى بروز دكاكين متخصصة في بيع السلع المهربة من القطر الجزائري.

وما يلفت الانتباه أن تجارة التهريب لم تعد تقتصر على جنس الذكور فحسب وإنما إنخرطت فيها الإناث القاطنات بالمدن ولم نسجل خلال الزيارات الميدانية سنة 2024 إلا 5 حالات من النسوة القاطنات بالأرياف يمارسن هذا النشاط. ولئن إتسمت أنشطة التهريب التي يمارسها الذكور بشبكة معقدة وخطرة على غرار "تهريب البنزين" فإن تجارة الملابس والعطور والمواد الغذائية التي يمارسها الإناث ذات مسلك واحد. وهو ما إكتشفناه من خلال لقاءات ميدانية أجريناها في صائفة 2024 حيث صرحت إحداهن قائلة "أتزود بالسلع عبر طريقتين إما السفر الشخصي إلى الجزائر بمعدل 3 مرات في الأسبوع أو من خلال التاجر الجزائري الذي بضلع بمهمة مدي بالبضاعة في عين المكان". بالإضافة إلى تجارة التهريب فقد اضطلعت بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل البناء والوظيفة العمومية بدور رئيسي في إستقطاب اليد العاملة الريفية مما يجعل من ظاهرة التعدد النشاطي جزءا من الواقع الريفي. وهي ظاهرة تستمد أهميتها من خلال تأثيرها في مستقبل وسيرورة المستغلة الفلاحية وكأساس استراتيجي تعتمد العائلة لضمان تواصلها وإستمرارها كشكل من أشكال التأقلم مع المتغيرات من سياسات فلاحية وحالات طارئة (الرياحي، 2012) إلى جانب ما يتيحه التعدد النشاطي من عائدات تُمكن أصحابها من الإستثمار في القطاع الفلاحي.

3. انعكاسات التعدد النشاطي على منظومة المستغلة-العائلية

1.3. التعدد النشاطي والإستثمار الفلاحي

يُعد دعم المستغلة العائلية الهدف الرئيسي الكامن وراء ممارسة الفلاحين لنشاط إضافي. وهو ما تأكد من خلال إستثمارهم لما يؤمنه هذا الأخير من عائدات داخل منظومة المستغلة العائلية الريفية حيث بلغت نسبتهم 77٪ (أنظر جدول 2) وتختلف هذه النسبة بين الأرياف الغربية أين بلغت النسبة 91٪ في حين قُدرت بـ 64٪ في الأرياف الشرقية (أنظر جدول 2 أيضا). وفي المقابل بلغت النسبة التي تستثمر عائدات النشاط الإضافي في أنشطة إقتصادية خارج القطاع الفلاحي 23٪ فحسب. من هذا المنطلق وبلاستناد إلى معطيات يمكن تصنيف أصحاب الأنشطة الإضافية الذين يوجهون عائدات النشاط الإضافي لفائدة المستغلة العائلية إلى صنفين: يتمثل الصنف الأول، في الذين يوجهون هذه العائدات لدعم المستغلة. أما الصنف الثاني فيشمل الذي يوجهونها لتحسين المسكن العائلي. وفي هذا الصدد فإننا نشير إلى أننا سنركز في هذا العنصر على الصنف الأول. في حين نرجئ الخوض في دراسة الصنف الثاني للعنصر الموالي.

بلغت نسبة الذين يوجهون عائدات النشاط الإضافي لدعم المستغلة 77٪ من النسبة الكلية للذين يمارسون نشاطا إضافيا. وهو ما يؤكد أن ظاهرة التعدد النشاطي هي تجسيد لأزمة يمر بها القطاع الفلاحي بوسط ولاية الكاف وجنوبها. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التمييز بين أصحاب النشاط الإضافي المؤقت - بغض النظر عن الفترة الزمنية - الذين يمارسون نشاطا إضافيا نتيجة لأزمة المستغلة وعدم قدرتها على الإستجابة إلى حاجيات العائلة. وأصحاب النشاط الإضافي القار وهم أساسا من الموظفين. بالنسبة للصنف الأول فإن الهدف الأساسي هو توفير حاجيات

أفراد العائلة في مرحلة أولى. ثم إن أمكن الإستثمار في القطاع الفلاحي بشراء قطع من الماشية وكراء أو شراء الأراضي الفلاحية.

جدول 2: توجيه عائدات النشاط الاضافي داخل المستغلة العائلية وخارجها
أرياف مجال الدراسة

أرياف مجال الدراسة حسب التقسيم الإداري للمعتمديات		المستجوبون متعدّدو الأنشطة		توجيه العائدات داخل منظومة المستغلة - العائلية		توجيه العائدات إلى أنشطة اقتصادية أخرى	
				النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
ريف الكاف	99	56	57	43	43		
ريف الدهماني	53	35	66	18	18		
ريف السرس	43	25	58.13	18	18		
ريف القصور	47	37	79	10	10		
مجموع الأرياف الشرقية	242	154	64	88	88		
ريف تاجروين	72	65	90.27	7	7		
ريف قلعة سنان	84	78	93	6	6		
ريف الجريصة	42	38	90.47	4	4		
ريف القلعة الخصبة	27	23	85	4	4		
مجموع الأرياف الغربية	225	204	91	21	21		
المجموع	467	358	77	109	109		

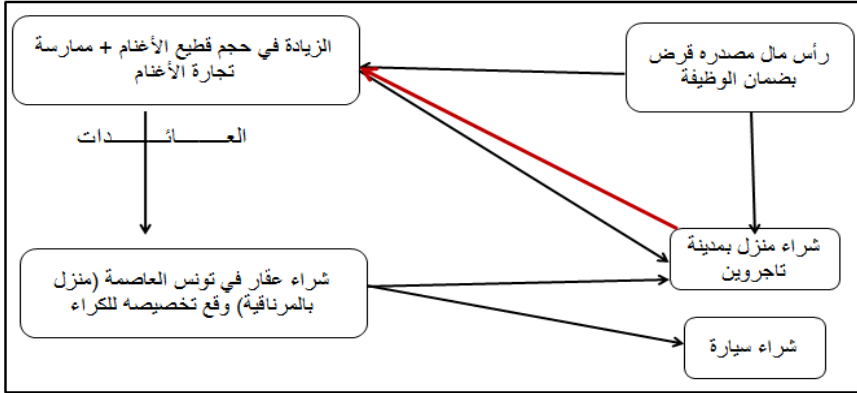
المصدر: عُمرى، 2017

ينتشر هذا الصنف بكامل أرياف وسط ولاية الكاف وجنوبها وخاصة بالأرياف الجنوبية الغربية أين تهيمن الفلاحة المطرية الأمر الذي يبرر إرتفاع نسبة إستثمار عائدات الأنشطة الإضافية داخل المستغلة العائلية. يستند هذا الصنف من التعدد النشاطي على الأهمية العددية لأفراد العائلة حيث يضطلع الأبناء والأم بالقيام بالعمل الفلاحي في المقابل يمارس الأب نشاطا خارج المستغلة. لكن هذه الوضعية تبقى مؤقتة، فبمجرد حصول الأبناء على شهادة البكالوريا تأخذ في التراجع اذ لم يعد بإمكانهم المساهمة في العمل الفلاحي إلا في العطلة الصيفية. وللتأقلم مع الوضع الجديد يجد الفلاح نفسه أمام خيارين:

يتمثل الخيار الأول في: العودة إلى مباشرة العمل الفلاحي في حالة تمكنه خلال السنوات الماضية من تكوين رأسمال في شكل قطع هام من الماشية. بالإضافة إلى رصيد عقاري (أرض) هام يمكنه من ممارسة النشاط الفلاحي دون غيره لكن تبقى مثل هذه الأمثلة إستثناء (حالات محدودة) بسبب أن أغلب المنتمين إلى هذا الصنف مهدين بتآكل رأس المال إذا تتالت سنوات الجفاف حيث يصبح بيع قطع الأغنام الأداة الوحيدة لتجاوز الأزمة. أما الخيار الثاني فيتجسد في المحافظة على النشاط الإضافي مع التقليص في عدد القطيع والتخلي عن أراضي الكراء واللجوء إلى الشراكة كإستراتيجية للتقليص من مصاريف المستغلة. أما فيما يتعلق بالصنف الثاني والذي يمتلك دخلا قارا يُمكنه ليس فقط من مجابهة حاجيات المستغلة وإنما الإستثمار في القطاع الفلاحي وتنمية رأس المال. فبالرغم مما يواجهه القطاع الفلاحي في وسط ولاية الكاف وجنوبها

من صعوبات إلا أنه مازال يُحفز العديد من الموظفين (جلهم من أبناء الفلاحين) للاستثمار فيه (شكل 7).

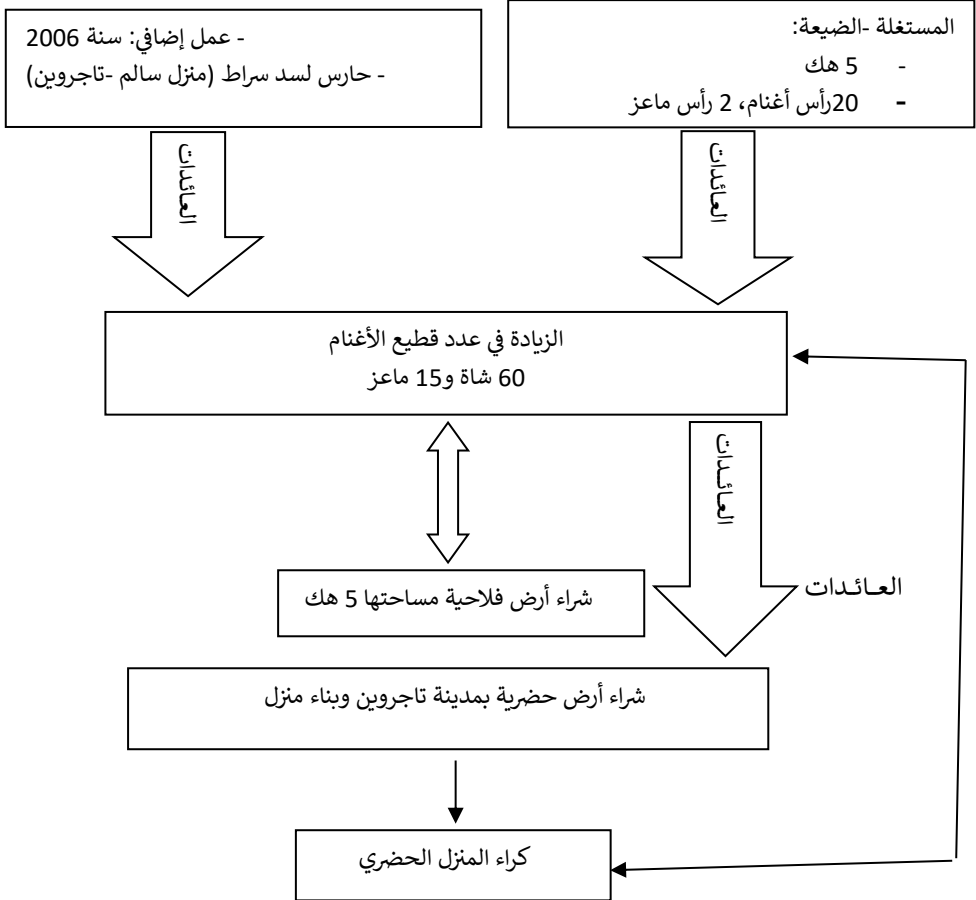
شكل 7: مثال عن استثمار عائدات النشاط الاضافي في القطاع الفلاحي ومن ثمة توجيهه خارج القطاع الفلاحي



المصدر: عُمرى، 2017.

ويُمثل هذا الرسم التفاعل بين المجالين الحضري والريفي. كما يُبرز توجيه الأدفاق المالية الريفية لفائدة المدن وإن كان رأس المال في البداية مشتركا بين ريفي وحضري باعتبار أن هذا الرسم يجسد مثال لفلاح - موظف. أما الرسم التوضيحي الموالي (شكل 8) فيبرز التحولات التي شهدتها المستغلة- الضيعة بعد ممارسة صاحبها لنشاط إضافي.

شكل 8: مثال للتحويلات التي عرفتها المستغلة- الضيعة بعد ممارسة الفلاح لنشاط إضافي



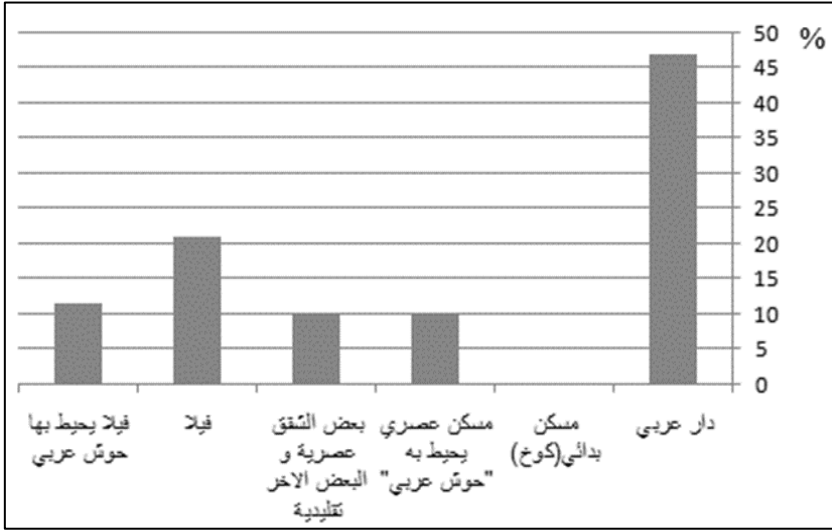
المصدر: العمل ميداني، 2024

2.3. التعدد النشاطي وتحويلات المسكن الريفي

شهدت هندسة المسكن الريفي، نوعيته وتجهيزاته تحولات عميقة بالتوازي مع التحويلات التي شهدتها المجتمع (شكل 9). ويندرج ذلك في إطار ما يُعرف بحوض الأرياف، التي تبرز من خلال تبني سكان الأرياف لطرق حياة وعادات استهلاكية حضرية كان من أبرزها إنتشار النمط العصري للمساكن بالرغم من هيمنة المسكن من صنف دار عربي على بقية الأصناف الأخرى. إذ بلغت نسبة الذين يقطنون بهذا الصنف من المساكن 47٪ (عُمري، 2017). وفي المقابل بلغت نسبة الذين يقطنون المساكن المزدوجة (بعض الشقق عصرية والبعض الآخر تقليدي) ما يقارب 32٪ من النسبة الجمليّة للمستجوبين. في حين لم تبلغ نسبة المسكن من صنف فيلا والذي يعتبر أهم تحول شهدته أرياف مجال الدراسة على مستوى أصناف المساكن إلا 21٪ من النسبة الكليّة للمستجوبين وتُفسر هذه التحويلات في جانب كبير منها بتوجيه عائدات النشاط الاضافي

لتحسين المسكن حيث لعبت تجارة التهريب دورا رئيسيا في تأمين دخل اضافي للعائلات الريفية وقع إستغلالها بهدف تحسين المسكن. وتُعتبر عمادة الفالته التابعة إداريا لمعمدية قلعة سنان أهم مثال معبر عن الدور الذي لعبته تجارة التهريب في تحولات المسكن الريفي اذ قدرت نسبة الذين يوجهون عائدات النشاط الاضافي داخل منظومة المستغلة العائلية بما يعادل 83%. في المقابل مثل العمل بالخارج أهم عامل في تحولات المسكن الريفي بالتجمع الريفي محطة المحاميد التابع لمعمدية تاجروين حيث انتشرت المساكن الريفية من نوع فيلا.

شكل 9: أصناف المساكن بأرياف مجال الدراسة سنة 2013



المصدر: عُمري 2017

لقد لعب التعدد النشاطي دورا بارزا في التحولات التي عرفها المشهد الريفي. وبرز ذلك من خلال تحولات المسكن الريفي من حيث هندسته حيث لاحظنا تراجعا وإنذارا لأصناف معينة من المساكن (الخيمة والكوخ) لصالح أصناف أخرى الدار العربي والفيللا وذلك بفضل توجيه عائدات النشاط الاضافي لتحسين المسكن العائلي. ويتضح انطلاقا مما سبق تعدد الأطراف الفاعلة في تحولات المجال الريفي. ويندرج ذلك في إطار إنفتاح هذا الأخير على اقتصاد السوق وما رافق ذلك من فرض تحديات جديدة على المستغلة العائلية الريفية التي أصبحت تشهد إختلالا في طرفي التبادل بين أسعار المواد الفلاحية عند البيع وإرتفاع قيمة الحاجيات الفلاحية للمستغلة وغير الفلاحية للعائلة (الرياحي، 2012) مما حتم على العائلة الريفية البحث عن أنشطة إضافية لتجاوز هذا الإختلال. وقد كان لظاهرة التعدد النشاطي انعكاسات على المجال الريفي خاصة من خلال دعم المستغلة العائلية، بالإضافة إلى أهميته في تحسين المسكن العائلي باعتباره الخلية الاجتماعية الدالة على مستوى عيش الإنسان. تبين في سياق تحليل نتائج الاستمارة الميدانية (عُمري، 2017) والزيارات الميدانية التي أجريناها في صائفة 2024 تأثير هذا

النشاط الإضافي في أنشطة إقتصادية أخرى وفي المجال الحضري القريب من خلال استثمار عائداته خارج المجال الريفي. وهوما يؤكد التفاعل بين المجالين الريفي والحضري.

خلاصة

يؤكد الانتشار الواسع لظاهرة التعدد النشاطي بوسط ولاية الكاف وجنوبها لاسيما منها المعتمديات الحدودية على ضعف البنية الإقتصادية للمناطق الحدودية بالبلاد التونسية بصفة عامة والأرياف بصفة خاصة. وتمثل هذه الظاهرة ردة فعل للسكان على سياسة غرض الطرف التي تمارسها السلطة تجاه هذه المناطق. من ناحية وعلى فشل السياسات التنموية التي إتبعتها الحكومات التونسية المتعاقبة والتي سعت إلى إدماج المجالات المحلية سواء الريفية أو الحضرية ضمن المجال الوطني وفق استراتيجية وطنية عامة. لذلك فإن هذه الظاهرة لم تعد تُعتبر إستراتيجية للتأقلم مع أزمة القطاع الفلاحي فحسب وإنما إستراتيجية لمواصلة بقاء منظومة المستغلة - العائلية ومن ثمة البقاء في هذه المجالات الجغرافية وذلك في إطار تعمق إختلال طرفي التبادل بين ما توفره المستغلة العائلية من عائدات وما تحتاجه من مواد أولية الأمر الذي يجعل من التعدد النشاطي بما هو إستراتيجية للتأقلم وتجاوز الأزمة غير مجد خاصة في ظل هيمنة تجارة التهريب على هذه الظاهرة.

قائمة المراجع

- الرياحي الهادي، 2012: الفلاحة العائلية والتعدد النشاطي داخل الأرياف التونسية: مجاز الباب وقبلات نموذجاً دراسة في الجغرافيا الاجتماعية، تونس، مركز النشر الجامعي
- المعهد الوطني للإحصاء، 2025: التعداد العام للسكان والسكنى 2024 الحصيلة الديمغرافية والخصائص السكانية.
- الهرماسي حسن، 2008 : المجالات الحدودية من خلال تجارة التهريب بمنطقة فريانة (مقاربة اجتماعية- مجالية). نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.
- داود عبد الكريم، 2021: خمسون سنة من سياسات إدارة الموارد المائية في البلاد التونسية: من إدارة العرض إلى الإنصاف الترابي. حكمة، العدد 3، المجلد 2، أيلول/سبتمبر 2021.
- ديوان تنمية الشمال الغربي، 2020: ولاية الكاف في أرقام 2016، 2020 وزارة الاقتصاد والتخطيط
- عُمري راضية 2017: الأرياف والمدن وتشكل المجال بوسط وجنوب ولاية الكاف، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس قسم الجغرافيا.
- محمدي وليد، 1996: أزمة الإقتصاد الزراعي بمعتمديه تاجروين، شهادة الدراسات المعمقة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

BECHIR R., 2019. La pauvreté et les disparités régionales et locales en Tunisie : une analyse statistique. Documents de recherche de l'observatoire de la francophonie économique – drofe

TALLON H., 2016. D'une marge à l'autre, regard sur la pluriactivité dans les espaces ruraux. In Angel Calderon J., Demailly L., Muller S. (Dir) : « Aux marges du travail », Toulouse, Octarès éditions, pp.199-210.